



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة
(مُعتمدة) شهرياً

العدد مائة وأربعة
(أكتوبر 2024)

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)





مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCif) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تبعاً على موقع دار المنظومة.



العدد مائة وأربعة أكتوبر 2024

تصدر شهرياً

السنة الخمسون - تأسست عام 1974



الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دورية علمية مُكَّمة
(اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير د. حاتم العبد

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيرى، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا ؛

إشراف إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

إشراف فني
د/ أمل حسن
رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار قسم النشر
أ/ زينب أحمد قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشاد عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجمة (المراسلات الخاصة) بالمجلة (إلى): د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر

الرؤية

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجالات المُحكَّمة دولياً.

الأهداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والتميزة .



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً لترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن السلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- ثواء / محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة- الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزيبي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي فارج جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونياً ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 11 ؛
- (Paper) مقياس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقياس البحث فعلي (الكلام) 21×13 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 6pt) تباعد بعد الفقرة = 0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هلاكي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء على مسئولية الباحث لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعتبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG71000100010000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛
- استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg
- السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ج.م.ع (ص.ب 11566)
- للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)
- (وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.support@asu.edu.eg)
- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
- ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر .

محتويات العدد 104

الصفحة

عنوان البحث

- **LEGAL STUDIES** **الدراسات القانونية**
 1. الجوانب القانونية للأصول الرقمية (دراسة مقارنة) 38-3
أحمد محمد حسن محمد حسن
 2. الحدود الفاصلة بين مفهوم الطرف الموضوعي والطرف الثالث في إطار الأسرة 80-39
العقدية
أندرو ميشيل يوسف حفيري
- **ARABIC LANGUAGE STUDIES** **دراسات اللغة العربية**
 3. بنية الاستدعاء في عناوين المقامات العربية " (الهمداني والحريي- نموذجًا) 124-83
بسمة رمضان يوسف
- **SOCIAL STUDEIES** **الدراسات الاجتماعية**
 4. التدايعات الاجتماعية والاقتصادية للغلاء المعيشي على محدودي الدخل في 212-127
المجتمع المصري- دراسة ميدانية
السيد عيد فرج موسى - إيمان محمد السيد الصياد
 5. ديناميات السعادة، والمتعة، والرفاهية الذاتية للشباب: بحث تجريبي قائم على 260-213
النوع الاجتماعي في الكويت
جواد عبدالرضا عبدالرزاق يعقوب يوسف بدر القلاف - خالد عبدالله سعد محمد
سعد النخيلان. - فاطمة عبدالأمير علي طاهر محمد حسن الناصر
- **GEOGRAPHICAL STUDEIES** **الدراسات الجغرافية**
 6. تحليل جغرافي للتجاوزات على الأراضي الزراعية في بلدية الأعظمية 298-263
دنيا وحيد عبد الأمير
- **STUDIES OF LIBRARIES AND INFORMATION** **دراسات المكتبات والمعلومات**
 7. المجالات العلمية بالجامعات الليبية» دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيًا» 326-301
محسن صالح أمحمد بوحميده

8. دور أخصائي المكتبات في تنمية الوعي المعلوماتي لدي المستفيدين من المكتبة 327-346 الجامعية
فائزة عبدربه عبدالله المنصوري

POLITICAL STUDIES

• الدراسات السياسية

9. أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد العام 349-378
2019م
بدرية صالح عبد الله - أحمد عدنان كاظم
10. أيديولوجيا العنف في الفكر الإسلامي: داعش أنموذجًا 379-412
فاضل عباس جبار المحمداوي
11. نظرية التعددية الثقافية في الفكر السياسي لـ"ويل كيمليكا": دراسة نقدية 413-440
عبير سهام مهدي - منى حمدي حكمت.

MEDIA STUDIES

• الدراسات الاعلامية

12. تمثيلات صورة المرأة داخل النسق المسرحي الفلسطيني المعاصر: مسرح 443-494
عشتار أنموذجًا
رانيا عبدالرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

LINGUISTIC STUDIES

• الدراسات اللغوية

13. 30-3Egypt's Shift From National to Global Framing of Child Labor Policy From the 1980s Until 2022.....
Shaimaa Magued
14. 60-31Political Contributions of Feminist Movement in Western Thought
Amer Mohammed Mahdi - Ahmed Adnan Azeez

افتتاحية العدد 104

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد (104 - أكتوبر 2024) من مجلة المركز «مجلة بحوث الشرق الأوسط». هذه المجلة العربية التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات سياسية، دراسات إعلامية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تُعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

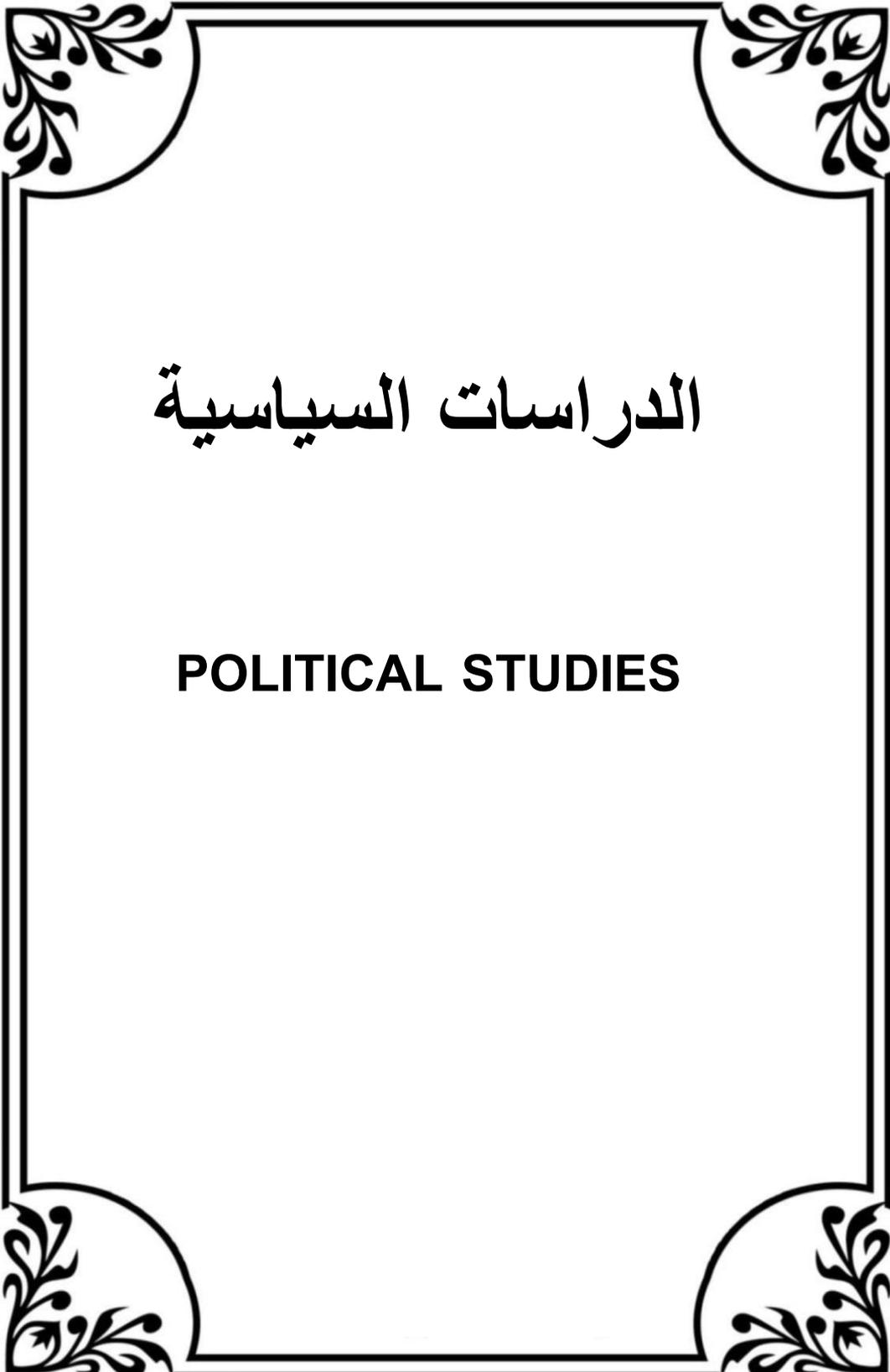
ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية. والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجالات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد



الدراسات السياسية

POLITICAL STUDIES

أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير
السياسي في السودان بعد العام 2019م
political change The impact of the protest
movement on the future of in Sudan after
2019

إعداد:

بدرية صالح عبد الله

Badrea Salih Abdulla

جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

Badrea.salh@gmail.com

أحمد عدنان كاظم

Ahmed Adnan Kadhim

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

dr.ahmedkadhim987@gmail.com



www.mercj.journals.ekb.eg



المخلص:

شهدت السودان تطورات سياسية متعددة كان لها التأثير الكبير والواضح في تحديد مستقبل الحياة السياسية في السودان، لاسيما وأن المرحلة السابقة منذ استقلال السودان عام 1956م باتت تشكل عبئاً على الدولة، والمجتمع، وطبيعة إدارة الحكم في السودان، وصولاً إلى مراحل متقدمة من تطور الحراك الجماهيري الذي مثلته الحركات الاحتجاجية التي انتهت بطي حقبة تاريخية صعبة؛ ألا وهي حقبة تسيد المؤسسة العسكرية على عموم المشهد السياسي في السودان ما بعد العام 2019م.

كما إن مستقبل الحراك الجماهيري السوداني بات يعتمد على مدى قدرة الحركة الاحتجاجية والفاعلون المجتمعيون والسياسيون في تفكيك مؤسسة الحكم السابقة؛ ومن ثم البدء في إعادة بناء معادلة الحكم بتوافقات سياسية بعيدة عن التجاذبات الأيديولوجية الضيقة والاستمرار في تعبئة الجماهير نحو تعزيز ثقافة الانتقال الديمقراطي، واستجابة للتغيرات بانتهاج سياسة استيعابية للحركات الجديدة، وفتح المجال لها ضمن الأطر الدستورية والقانونية؛ كي تجعل مؤسسة الحكم الجديدة تتسم بنوع من المرونة والكفاءة في التعامل مع بقية الفرقاء والفاعلين السياسيين عموماً، وصولاً إلى ضرورة توجيه جميع أطراف الاتفاق السياسي في السودان نحو تحقيق وإعادة صياغة وثيقة دستورية توافقية تتجاوز محنة الماضي من جانب، ولتؤسس لتسوية تاريخية للمشكلات التي أنتجت شطر السودان إلى دولتين كما جرى في العام 2011م (انفصال دول الجنوب السوداني) من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات، الانتقال السياسي، مستقبل التغيير السياسي.

**Abstract:**

Sudan witnessed multiple political developments that had a significant and clear impact on determining the future of political life in Sudan, especially since the previous stage since Sudan's independence in 1956 had become a burden on the sn the two dams, leading to advanced stages of the development of the mass movement represented by the protest movements. Which ended with the end of a difficult historical era, namely the era of the military establishment's dominance over the entire political scene in Sudan after the year 2019.

The future of the Sudanese mass movement now depends on the extent of the ability of the protest movement and the societal and political actors to dismantle the previous ruling institution. Then, it begins to rebuild the governance equation with political consensus far from narrow ideological tensions, and continue to mobilize the masses towards strengthening the culture of democratic transition and responding to changes with an approach settlement policy for new movements and opening room for them within the constitutional and legal frameworks, in order to make the new ruling institution characterized by a kind of flexibility and efficiency in dealing with the rest of the parties and political actors in general, leading to the necessity of directing all parties to the political agreement in Sudan towards achieving and reformulating a consensual constitutional document that overcomes the ordeal. The past on the one hand, had been affected on establishing a historic settlement of the problems that resulted in the split of Sudan into two states, as what happened in 2011 (the secession of the South Sudanese states) from another hand.

key words : Protests, political transition, the future of political change.



المقدمة:

شهدت السودان تطورات سياسية متعددة كان لها التأثير الكبير والواضح في السودان، خاصة منذ استقلال السودان عام 1956م؛ إذ شهدت الساحة السودانية الكثير من الاحتجاجات والحركات الاحتجاجية؛ منها: الاحتجاجات السودانية في ثورة الحادي والعشرين من تشرين الأول عام 1964م، وثورة السادس من نيسان عام 1985م، ثم قيام انقلاب عام 1989م حينما شهدت السودان تشكيل جبهة الإنقاذ برئاسة "عمر حسن البشير".

كما شهدت السودان حالة عدم الاستقرار وتفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية؛ منها: مشكلة دارفور، فضلاً عن مشكلة جنوب السودان التي استمرت حتى ثورة كانون الأول عام 2018م؛ حيث انتفض الشعب السوداني كما جرى في بعض الشعوب العربية من أجل تغيير مؤسسة الحكم فيها، وما زال الحراك الجماهيري يتجه نحو صيرورة عقد سياسي اجتماعي جديد، يحاول أن يبدن تجربة ديمقراطية دستورية بعيداً عن سطوة حكم العسكر وهذا ما جرى في ثورة الشعب السوداني نيسان 2019م.

إن ما يميز النظام السياسي السوداني أنه منذ استقلاله وحتى يومنا هذا ما زال يتأثر بخضوعه لسطوة حكم الأنظمة العسكرية التي استمرت مدة طويلة أكثر مقارنة بالحكومات المدنية المنتخبة والتي كانت غالباً ما تنتهي هذه الحقبة المدنية بأزمات ونزاعات سياسية تؤدي إلى عدم الاستقرار مشفوعة بتدهور اقتصادي ومشكلات عدة؛ مما تطلب تدخل الجيش؛ وذلك بسبب فشل الحكومة المدنية، والنخب السياسية في إدارة البلاد ومواجهة التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وبقي النظام السياسي السوداني يتزاح بين حكم عسكري وحكم مدني حتى قيام الحركة الاحتجاجية لعام 2019م؛ إذ إن هدفها الأول هو إحداث التغيير السياسي والإعداد للتحول الديمقراطي



من خلال لجنة وطنية محايدة تساعد على عملية التحول الديمقراطي، وإجراء الانتخابات البرلمانية، وتعزيز الوثيقة الدستورية بدلاً من دستور عام 2005 م. **منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج النظامي؛ لمعرفة واقع أداء النظام السياسي غير المستقر حيال تحديات المجتمع والدولة على حد سواء، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل تتبع الاحداث السياسية للسودان، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع تجربة الحكم في السودان، وطبيعة المرحلة الانتقالية للحكومة السودانية بعد العام 2019م.

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في أن مستقبل التغيير السياسي للسودان يعتمد على طبيعة الحراك الجماهيري، تحديد أثر للحركات الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي الحاصل في السودان بعد العام 2019م، لا سيما بعد الانقسام السياسي الحاصل بين القوى المدنية والقوى العسكرية الفاعلة في المشهد السياسي التي تروم فرض معادلات الحكم وإدارة السلطة على حد سواء حاضراً ومستقبلاً؛ إذ يرتبط تحقيق أي تغيير سياسي في السودان سواء أكان سلباً أم إيجاباً بدور الحركة الاحتجاجية، وتأثيرها داخل المجتمع السوداني.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في متابعة وتحليل دور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في السودان، ودورها، ووظائفها، وجهودها في إحداث التغيير السياسي وتحقيق الهدف منه بإرساء الحكومة المدنية الديمقراطية في السودان بعد عام 2019م. **إشكالية البحث:** من خلال متابعة التطورات السياسية للسودان منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي؛ فإن جميع الانتفاضات السودانية كانت تهدف للتحول الديمقراطي، والابتعاد عن الحكم العسكري، وبناء الدولة المدنية القائمة على القانون والمؤسسات،



لكن بسبب عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة وعدم التجانس بين قوى التغيير وغياب الثقافة الديمقراطية لم تتحقق حكومة مدنية ديمقراطية.

خطة البحث: قُسم البحث إلى ثلاثة محاور مع المقدمة والخاتمة؛ وهم:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحركة الاحتجاجية والتغيير السياسي.

المحور الثاني: نشأة الحركة الاحتجاجية في السودان وتطورها.

المحور الثالث: مستقبل التغيير السياسي في السودان في ضوء تداعيات انتشار الحركة الاحتجاجية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحركة الاحتجاجية والتغيير السياسي.

يمكن تعريف الاحتجاج بأنه التعبير عن الرفض والاستنكار، وهو الاحتجاج ضد أفعال أو سياسات أو أوضاع معينة إما بالقول أو بالفعل؛ فقد عرفها "بلومير" على أنها "النشاط الاجتماعي الذي غالباً ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة؛ ليصبح تدريجياً ومع مرور الوقت كياناً متميزاً ومعبراً عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجمعي"⁽¹⁾.

كما تعرف الحركات الاحتجاجية بأنها مجموعة من الجهود الاجتماعية المقصودة وتتصف بالمواقف التلقائية، كما إنها ليست ضمن الهيكل التدريجي الرسمي للدولة، ويتخذ الاحتجاج أشكالاً مختلفة منها: مظاهرات، أو اعتصامات، أو إضرابات. وقد يأخذ أشكالاً اقتصادية؛ مثل: مقاطعة البضائع وإغلاق المحال التجارية وغيرها، وقد يتزايد الاحتجاج فيصبح عنيفاً، وقد يصل إلى حروب وانقسامات تهدد وحدة الدولة في حال لم تجد استجابة المطالب⁽²⁾.



وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها: سلسلة متعاقبة من الجهود التي يقوم بها عدد كبير من الأفراد وهي جهد جماعي ضعيف تنظيميًا، ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيق أو منع ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائدة. أما بالنسبة للحركات الاجتماعية يمكن تعريفها بأنها (مجموعة الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفنقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة؛ لتكون أكثر اقتربًا من القيم التي تؤمن بها الحركة)، وهناك من يعرف الحركات الاحتجاجية بأنها أنشطة جماعية منظمة حرة تعمل من خلال أنماط غير مؤسسية من أجل إحداث تغيير داخل المجتمع. وتتميز الحركات الاحتجاجية بأربعة عناصر أساسية؛ هي: (الجماعية، وحدة الأهداف والوسائل، والتنظيم غير الرسمي، والتلقائية).

وتعد حقبة الستينيات من القرن العشرين والتي شكلت نقطة تحول في دراسة الحركة الاحتجاجية والاجتماعية متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركة السودان في الولايات المتحدة والاحتجاجات الطلابية في ألمانيا، وبريطانيا، والمكسيك⁽³⁾.

المحور الثاني: نشأة الحركة الاحتجاجية في السودان وتطورها.

إن بدايات الحركات الاحتجاجية في السودان تعود إلى السنوات الأولى لنيل الاستقلال الذي وقع فيه ثلاثة انقلابات عسكرية منذ العام 1953م والتي نجحت في الاستيلاء على الحكم (1956_1958م)، وحكمت السودان حكومة مدنية لم تدم سوى عامين، وحينما بدأ حكم الجنرالات في السودان عندما استولى الجيش على السلطة بقيادة الفريق "إبراهيم عبود" الذي حكم (1958_1964م)، من هنا بدأت حركة الاحتجاجات والتظاهرات ضد النظام حتى ثورة الأول من تشرين الأول عام 1964م؛



التي أطاحت بالحكم العسكري وجاءت بحكومة انتقالية قادت إلى حكم ديمقراطي؛ إذ جرت الانتخابات في عام ١٩٦٥م ولم تستمر طويلاً؛ إذ قام الجيش بانقلاب عسكري في أيار عام 1969م بقيادة الرئيس "جعفر النميري" الذي ظل متمسكاً بالسلطة (١٦) عاماً حتى انتفاضة نيسان عام 1985م الجماهيرية، وقد جرى تشكيل حكومة انتقالية برئاسة "عبد الرحمن سوار الذهب" والذي حكم البلاد عاماً واحداً، ثم تلتها انتخابات نتج عنها حكومة ديمقراطية في 1986م برئاسة "الصادق المهدي"⁽⁴⁾.

لقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير للنظام السياسي في السودان؛ حيث حكمت المؤسسة العسكرية لمدة أطول من حكم المدنيين، فكلما كان هناك تأزم للوضع في البلاد؛ اتجهت الأنظار إلى الجيش لمعالجة الأزمة وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه الحكومات العسكرية بشرعية الاستيلاء على السلطة، وبعد ذلك يقوم العسكر باستغلال الانقسام السياسي؛ لإبراز فشل النخبة المدنية، وتبرير الانقلاب بعمل وطني يرمي إلى إنقاذ البلاد من الفوضى والتفكك، لكنها غالباً ما تتحول بعد وصولها إلى الحكم إلى أنظمة شمولية ودكتاتورية يغلب عليها طابع الحزب الواحد.

كما ظهر دور الجيش في تنفيذ الانقلاب العسكري الثالث، وتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني كحكومة عسكرية بقيادة "عمر حسن البشير" واستولى على الحكم منذ حزيران عام 1989م حتى الإطاحة به في ثورة كانون الأول 2018م حينما كان مدعوماً من الجبهة الإسلامية، كما أن النخبة السياسية التي قادت الانقلاب في عام 1989م قد جاءت من خارج الدولة الرسمية ومؤسساتها وتركز اهتمامها على التحكم في مؤسسات الدولة ثم التحكم في المجتمع⁽⁵⁾؛ حيث كانت هذه القوى العسكرية تبني مشروعيتها عند السيطرة على مفاصل الحكومة من خلال سرعة الإنجاز، وكذلك تنشأ مؤسسات بديلة موازية للمؤسسات الرسمية (عسكرية، أمنية، اقتصادية)؛ مما ينتج عن ذلك ازدواجية



بين المؤسسات التقليدية للدولة، والمؤسسات الموالية للنظام، وهذه المؤسسات هي الأقوى والأشد ولاء للمجموعة الحاكمة.

من هنا تميزت مرحلة حكم "عمر البشير" بأن نظام الإنقاذ الحاكم كان مشغول بالحروب التي تدور في أطراف السودان وأكثرها شدة مثل: حرب الجنوب تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ لذلك كان يستهلك الموارد الاقتصادية لتغطية أعباء الحرب، وهذا ما رفع كلفة الضغط على المجتمع ومجموعات المصالح ومؤسسات الدولة، ولم يستطع النظام توفير الموارد اللازمة ولا المتطلبات الحياتية العادية للمواطنين، واستطاعت مجموعات المصالح تحقيق مصالحها من خلال الالتفاف على مطالب المواطنين؛ وبذلك واجهت المجموعة الحاكمة ضغط عسكري لا تقوى على التخلي عنه، وضغط اقتصادي لا يقدر على إيجاد موارد أو إحداث تنمية بالصورة المطلوبة⁽⁶⁾.

وما يميز هذا النظام الذي جاء بطريقة الانقلاب العسكري هو تعرضه لمقاطعة ومحاربة من الخارج مع ضعف الدعم الخارجي له؛ مما جعله محاصرًا داخليًا وإقليميًا، كما أثر ذلك في المجموعة الحاكمة خصوصًا وإنما ليست مجموعة متجانسة واحدة، وإنما تتكون من عناصر مدنية، وعسكرية، وإسلامية عقائدية؛ فظهر الانشقاق والخلاف في الأولويات والسياسات والأيديولوجيا ذاتها، وأبرزها انشقاق عام 1999م بقيادة "حسن الترابي".

أما المجموعة الأخرى (نظام الإنقاذ)؛ واصلت المسير ومع خروج مجموعة الترابي ازدادت الضغوط على النظام سواء الاقتصادية أو العسكرية أو الفكرية، كما عدّ الترابي معارضًا للنظام الذي انحرف عن الاتفاقية الأساسية كما كان يطلق عليه، فضلًا عن ذلك خلقت هذه الضغوط داخل النظام مراكز قوة أخرى غير متوقعة؛ منها المؤسسات الموازية، وامتلاكها الموارد جعلها من مراكز القوى، وأصبح في داخل الدولة مؤسسات مستقلة إلى حد بعيد منافسة للمؤسسات الموازية وتحاول هذه المؤسسات أن توسع نفوذها



وإمكاناتها ومحاولتها للحصول على الدعم والاستقلالية عن الإدارة المركزية للدولة؛ ومنها مؤسسة الدفاع الشعبي وما تقوم به من عمليات، كما أن مؤسسة القوات المسلحة التي تمثل الجيش النظامي، وقوات أخرى بديلة كالدعم السريع، والقوات الصديقة مع قوات جهاز الأمن؛ باتت تكشف ظاهرة تسلط النظام الحاكم، ولكنه لم يكن بمختلف المستويات قادر على إحكام قبضته على أطراف النزاع؛ إذ لم يتمكن من العودة إلى المجتمع بسبب زعزعة الثقة لقطاعات المجتمع فيه؛ وبذلك سقط النظام الحاكم في انتفاضة عملية 2018م⁽⁷⁾.

المحور الثالث: مستقبل التغيير السياسي في السودان في ضوء تداعيات انتشار الحركة الاحتجاجية.

لقد بدأت موجة الاحتجاجات والمظاهرات في السودان في تشرين الأول/2018م، وشاركت فيها كل مكونات المجتمع المختلفة، ومن الحركات الاجتماعية التي أسهمت في احتجاجات 19 كانون الأول عام 2018م؛ الآتي:

أ- قوى إعلان الحرية والتغيير؛ تأسست في جانفي/2019م؛ حيث صاغت ميثاق الحرية والتغيير عقب احتجاجات نيسان عام 2019م، كما واصلت قوى إعلان الحرية والتغيير التنسيق للاحتجاجات في وجه المجلس العسكري الذي حكم البلاد بعد سقوط البشير؛ ثم دخلت مرحلة المفاوضات مع المجلس؛ وتوصلت لخطة تقسيم السلطة؛ وتضم عدة كيانات: (تجمع المهنيين السودانيين، تحالف قوى الاجتماع الوطني، قوى نداء تونس، تجمع الاتحادى المعارض، الحزب الجمهورى، الحزب الليبرالى، تيار الوسط للتغيير، مبادرة لا لقهرة النساء، حركة قرفنا، التغيير الآن، تجمع القوى المدنية، لجان المقاومة العريضة، حزب بناء السودان، تجمع أسر شهداء رمضان).



ب- تحالف قوى الإجماع الوطني.

ت- تحالف قوى نداء السودان.

ث- الجبهة الوطنية للتغيير.

وأبرز ما يميز انتفاضة كانون الأول 2018م أنها شملت قطاعات واسعة من الشباب من الذين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية، وأيضًا أطول عمر من نظيراتها وأوسع انتشارًا في معظم مدن السودان، وسلمية؛ حيث جاءت تحت الشعار (سلمية ضد الحرامية)، وأدت الحركة الاحتجاجية في السودان عملية التغيير السياسي من خلال إسقاط نظام "البشير"، ومحاسبته بتهم الفساد، والضغط على المجلس العسكري لتوقيع الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية في 2019م⁽⁸⁾.

وفي بداية الأمر كانت الاحتجاجات محصورة فقط بمطالب اجتماعية واقتصادية في عدد من المناطق في السودان كرد فعل على ارتفاع الأسعار؛ ثم انتقلت إلى العاصمة الخرطوم ومنها انتشرت أقيًا في معظم أرجاء الدولة وفي أوساط قطاعات المجتمع المختلفة، كما جرى حينما تحولت إلى شعارات سياسية؛ وبسبب نظام حكم "البشير"، والأزمات الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة، وتعاضم مشكلات ارتفاع الأسعار، وانهايار العملة، وفقدان التواصل مع النظام المالي العالمي، ثم جاء قرار حكومة "البشير" في رفع أسعار الخبز والوقود في تشرين الأول 2018م عندها خرجت التظاهرات واستمرت لمدة أربعة أشهر، وكان للمرأة السودانية دور كبير في هذه الاحتجاجات، وحظيت بمشاركة واسعة خاصة فئات الشباب.

لقد نجحت قوى المعارضة الممثلة بتحالف المدنيين السودانيين وتحالف الحرية والتغيير في تحويل مطالب الحراك الشعبي الاقتصادية والاجتماعية إلى مطالب سياسية



تهدف إلى مطالبة النظام السياسي التتحي دون قيد أو شرط ورفع شعار (تسقط بس) (9).

كما بقيت الاحتجاجات محافظة على انتشارها الجماهيري وعلى سلميتها لمدة أربعة أشهر على الرغم من الممارسات القمعية الصادرة من النظام، وأعلن المتظاهرين الاعتصام أمام مقر القيادة العليا للقوات المسلحة بالخرطوم في السادس من نيسان عام 2019م؛ وبذلك بات النظام السياسي أمام خيارين؛ هما: إما مواجهة المتظاهرين وفض الاعتصام بالقوة مهما كانت الخسائر البشرية أو تسليم السلطة إلى القيادة، وأعلنت اللجنة الأمنية العليا الانحياز إلى الجماهير وإلى الانقلاب على النظام السياسي المتمثل في حكم "عمر البشير" في الحادي عشر من نيسان عام 2019م، وبذلك نجحت الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في إسقاط نظام الإنقاذ الاستبدادي بعد سلسلة احتجاجات تميزت بشموليتها ووحدتها استعانت فيها الجماهير السودانية على استخدام التقنيات الحديثة في تعبئة اجتماعية متميزة⁽¹⁰⁾؛ ومن ثم جرى تشكيل المجلس العسكري الانتقالي السوداني برئاسة الفريق الأول الركن "عبد الفتاح البرهان". وهناك عوامل وراء اندلاع الحركة الاحتجاجية في عام 2019م؛ منها:

1. **العوامل الاقتصادية:** لقد سجل اقتصاد السودان انكماش حاد بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م، وفقدان 75% من عائداته النفطية و95% من صادراتها منذ ذلك الوقت بدأت الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الظهور والتجدد لغاية انتفاضة 2018م، وشكل الذهب البديل الأول مكان النفط لإنعاش الاقتصاد السوداني؛ إلا أن إنتاج الذهب كان تأثيره على مجمل الاقتصاد معقد ومربك بسبب تضارب السياسات الحكومية وتعدد الأطراف ذات المصلحة؛ ولتعويض النقص الحاد في العملات الأجنبية دخل البنك المركزي السوداني إلى السوق المحلية باعتباره مشتر للذهب من المعدنيين عبر وسطاء محليين لتصديره؛ ولأن المصرف المركزي لا يملك



موارد مالية حقيقية لشراء الذهب اضطر للاستعانة بطابعه؛ مما ضاعف من عرض النقود وتفاقم التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية كما فشلت السودان في تسديد الديون التي تخطت (54) مليار دولارًا أمريكيًا؛ وبسبب هذه التطورات تبنت الحكومة السياسات الاقتصادية وتقييد السياسات المالية والنقدية وسياسة التقشف، ويشير تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى (46,5%) من سكان السودان يعيشون دون خط الفقر الوطني.

2. **العوامل السياسية:** لم يعرف النظام السياسي السوداني قواعد ثابتة لنظام الحكم؛ ففي كل دورة تتبنى نظام ديمقراطي يتبعه ويعقبه انقلاب عسكري وترافقه ثورة شعبية تدخل في نظام ديمقراطي يجد المصير ذاته. والعوامل الأساسية لهذه الدورة تتمثل في النفاق السياسي الحزبي، وتدخل الجيش، والتمرد المسلح، والعمل النقابي المسيس، وميراث الزعامة، والمشاركة، وغياب أسلوب التوافق بين الطلاب والسلطة، وغياب الثقة بين الأطراف المختلفة من ناحية، وغيابها بين القيادات داخل كل حزب سياسي من ناحية أخرى، ولقد عرفت السودان ثلاث تجارب ديمقراطية: الأولى منذ 1956_1958م، والثانية 1965_1969م، والثالثة في 1985_1989م. كما عرفت ثلاث تجارب عسكرية: النظام العسكري الأول 1958_1964م، والثاني منذ 1969_1985م، والثالث 1989_2019م، وتعد فترة "البشير" الأطول في تاريخ السودان الحديث، وعرفت هذه المرحلة بتفاقم حدة الأزمات الداخلية أو عجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها لفاعليه، كما تأزمت الأوضاع الداخلية نتيجة انفصال جنوب السودان، وعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة؛ مما أفقد شرعيته وتساعد حدة المعارضة ضده. وتعد السودان وفق مؤشر مدركات الفساد في العالم يحتل السودان



المرتبة 172 من أصل 180 بلد الصادر من منظمته الشفافية العالمية؛ حيث تخضع مؤسسات الحاكمة للدولة لسيطرة شبكة فاسدة متورطة في أنشطة الإثراء الشخصي وجهاز أمني قمعي يهدف إلى حماية مصالح النخبة في البلاد، فضلاً عن ذلك وجود نظام استبدادي يتسم بالانتهاكات المنتهكة لحقوق الإنسان وساهمت المعارضة السياسية الممزقة، والتي اشترى النظام ولاء بعض عناصرها

3. **العوامل الثقافية، وتكنولوجيا ثورة المعلومات:** شهد النظام العالمي مزيد من الاهتمام العالم بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث أدت ثورة المعلومات دور في انتشار وإيصال القيم الديمقراطية والمبادئ إلى كل المجتمعات؛ ونتيجة دورة المعلومات لم تستطع الحكومة حجب المعلومات عن الشعوب، وانتشار الديمقراطيات التي يشهدها العالم في العديد من المناطق التي شاركت وسائل الإعلام العالمية في نقل تقارير منظمات المجتمع المدني العالمية؛ منها: منظمة العفو الدولية، منظمات حقوق الإنسان وما يجري في الدول العربية وفي تونس.

4. **العوامل الخارجية الداعمة للتغيير السياسي:** تأثرت عملية التغيير السياسي في السودان من تنامي دور مؤسسات التحويل الدولية؛ خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات تحرير الاقتصادي والسياسي، ودور منظمات المجتمع المدني العالمي، والمنظمات الدولية غير الحكومية المعينة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وانتشار قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي ساهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق العالم المختلفة.



ومن نتائج الاحتجاجات لعام 2019م؛ الآتي:

أ- جرى الاتفاق ثنائياً بين المجلس العسكري وقوى التغيير والحرية باستبعاد القوى الأخرى والفاعلة عن الحراك تمثيلاً يمنحها تمثيل برلماني في المجلس التشريعي وهو ما ينافي أسس المشاركة السياسية؛ وأهم مبادئ الحركات الاحتجاجية وهي الوصول للسلطة.

ب- طبيعة مدة المرحلة الانتقالية التي تعد بمنزلة عهدة أو دورة رئاسية كاملة تراوحت إلى ما يقارب 29 شهراً.

ت- الاتفاق على تحويل نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني دون استثناء شعبي أو حتى وجود برلمان منتخب.

ث- الاتفاق على كتابة الدستور بعد إلغاء العمل للدستور 2005م مع أن قوى الحرية والتغيير كانت من المشاركين الرئيسيين.

ج- غياب رؤية استراتيجية لدى الجماهير التي خرجت للاحتجاجات والبدائل لما بعد إسقاط النظام؛ فالهدف سقوط رأس النظام وليس جذوره.

ح- إعادة نفس الخطأ بمشاركة العسكر في الحكم واللجوء إليه في أي انتفاضة بسبب ضعف الحركات كفاعل اجتماعي مؤثر.

خ- الرعاية الخارجية للاتفاق والتطرف الإقليمي في السودان.

ومن التحديات التي تواجه انتخاب حكومة مدنية؛ الآتي:

أولاً- التحدي السياسي والأمني: وذلك بسبب هشاشة الأوضاع السياسية

والأمنية، يواجه التحالف انقسام سياسي كبير بسبب غياب الإجماع بين فصائله، وتسود

حالة عدم الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، والخوف من الانقلاب العسكري كما



حدث في السابق، كذلك وجود شبكات المحسوبة الراسخة التي سيطرت على جميع المؤسسات والقطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني في عهد "عمر البشير" كما في ذلك الشركات المملوكة للجهاز والأمني العسكري⁽¹¹⁾.

ثانياً- التحدي الاقتصادي والاجتماعي: فالواضح الوضع الاقتصادي المتردي، والتهميش، والانقسامات العرقية والتاريخية، والصراعات في العديد من المناطق السودان الجغرافية⁽¹²⁾.

ثالثاً- التحدي الخارجي: لقد لعبت القوى الخارجية دور فعال في كل الاتفاقيات السياسية التي لم توافق، وتم التوصل إليها في السودان، وحولت من مهمة التوافق بين أطراف داخلية تحكمها اعتبارات وطنية إلى عمليات تفاوض بواسطة خارجية تداخله فيها أجندة قوى دولية وإقليمية ولعبة تقاطع لمصالح لهذه القوى الخارجية دور مهم في تأجيج الحروب الأهلية والتسويات⁽¹³⁾.

ولقد شاركت اللجنة الأمنية العليا بحيث أصبحت تشكل جزء من المعادلة في الصراع بين ممثلي الانتقاضات والسلطة، وكان سبب عدم قدرة الحركات الاحتجاجية من إسقاط النظام بشكل كلي؛ بل أسقطته جزئياً بمساعدة اللجنة الأمنية العليا، وبدأت المفاوضات بين قياده الثورة المتمثلة بقوى الحرية والتغيير، وقياده القوات النظامية، وبعد وضع الوثيقة الدستورية التي تضمنت تفاصيل المرحلة الانتقالية التي استمرت (39) شهراً. أوجدت الوثيقة ثلاث سلطات للمجلس السيادي الذي تشكل في أيلول عام 2019م، وسمي مجلس السيادة السوداني برئاسة "علي عبد الفتاح برهان" لمدة (21) شهراً، المتكون من (21) عضواً، و(6) أعضاء آخرين يختارون من المجلس العسكري الانتقالي، و(5) أعضاء يختارون من قوى الحرية والتغيير، يضاف لهم (10) مدنيين يختارون بالتوافق ومجلس وزراء مدني وسلطة تشريعية مدنية يعقبه مدة الثمانية عشر



شهرًا المتبقية، ويعد المجلس السيادي أعلى سلطه في البلاد، كذلك أعطي للمجلس الانتقالي العسكري تعيين وزير الدفاع والداخلية، لكن قادة الانقلاب لم يدركوا ضرورة بناء تحالف مدني فعال من أجل إضفاء الشرعية على الانقلاب وتدعيمه؛ وإنما فقط اعتمدوا على شبكات العلاقات الشخصية والمناظرين السابقين للرئيس "عمر البشير"، وعلى مجموعات مختلفة من الإسلاميين. من هنا يمكننا أن نحدد جملة من الملحوظات المتعلقة بالاحتجاجات والثورة الحالية؛ إذ إنها تميزت بغياب الرؤية الاستراتيجية التي تخدم شعار الثورة، فضلاً عن وجود قوى خارج هذه المقاومة التي تتبنى التغيير، والحركات المسلحة لم تنضم إلى فيلق التغيير، ناهيك عن غياب الثقافة الديمقراطية؛ حيث لا يوجد نقد ذاتي في أوساط الأحزاب السياسية، ولبناء قواسم مشتركة لتتجاوز الصراع التقليدي بين الإسلاميين والشيوعيين، إضافة لذلك عدم وجود نخبة سياسيه يأتلف حولها الشعب.

وفي آب/2019م جرى الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي في السودان بتفويض قوى إعلان الحرية والتغيير على الوثيقة الدستورية التي تضم الفترة الانتقالية في السودان؛ وألغت هذه الوثيقة دستور السودان الانتقالي الصادر في 2005م، وتألقت الوثيقة من (78) مادة دستورية حددت بموجبها المؤسسات الحاكمة للبلاد ووظائفها في الفترة الانتقالية وعلى رأسها مجلس السيادة السوداني، وبدأ التفاوض في السابع عشر من تموز عام 2019م بين قوى إعلان الحرية والتغيير من جهة والمجلس العسكري من جهة أخرى، كما تم التوصل إلى اتفاق وقع عليه في الرابع من آب عام ٢٠١٩م الذي سمي بالإعلان الدستوري، وعين مجلس السيادة "عبد الله حمدوك" رئيساً للوزراء⁽¹⁴⁾، وأدى اليمين الدستوري ليكون أول رئيس وزراء للسودان بعد سقوط نظام "عمر البشير"، كما تم تعديل الوثيقة الدستورية في الثاني من تشرين الأول عام 2020م من أجل



تضمنها اتفاق السلام الموقع في جوبا بالثالث من تشرين الثاني عام 2020م بين حكومة السودان الانتقالية وأطراف العملية السلمية.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية؛ فإن مطالب الثورة من حرية وسلام وعدالة لا يزال يطالب بها خاصة مع وجود جهاز الأمن ورئيسه "محمد حمدان دقلو" (حميدتي)؛ وقد ارتبك الكثير من الفئات والمعروف بقدرته على كسب وشراء المعارضين والمنافسين وهو وكيل للإمارات العربية المتحدة وقواته هي (قوات الدعم السريع)؛ وهي ميليشيا انبثقت عن قوات (الجينجويد*) في دارفور، وتعد منافساً للجيش النظامي. إن سيطرة "حميدتي" على تجارة الذهب السودانية المهمة تعد مثلاً على حجم تحديات إنقاذ الاقتصاد المدمر بفعل الفساد وسوء الإدارة والحرب، وإنه موجود بقوة وكأن حضوره تمهيد لحملة انتخابية⁽¹⁵⁾.

كما أدى تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي استحدثته التعديلات، وهي جعل ممارسة السلطة محصورة بالمجلس السيادي، ومجلس الوزراء، وممارسة صلاحيات السلطة التشريعية لما يسمى مجلس شركاء المرحلة الانتقالية دون السماح لإنشائه⁽¹⁶⁾، إلى جانب ذلك قصور الحكومة في أدائها؛ منها: عدم محاسبه رموز النظام السابق؛ مما أدى إلى تدمير واستياء من قبل الشعب؛ مما مهد الطريق للخروج إلى الانتفاضة الثانية في ظل بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متدهورة، وسوء الممارسات السياسية، وتعاظم التأثير الخارجي، والاختلاف في الآراء بين المكونات السياسية للحكومة في الفترة الانتقالية التي كانت مطالبة بوضع أسس حكم مؤقت، وعجز الحكومة الانتقالية في إيجاد حلول عاجلة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتداعياتها الاجتماعية أدى إلى حالة في عدم استقرار السودان ما بعد 2019م، وقد واجهت حكومة "حمدوك" الكثير من المعوقات منها:



- أ- ضعف بنيه الدولة المرتبطة بنشأة الدولة من قبل المستعمر منذ ١٨٩٨-١٩٥٦م من خلال ربط مواردها البشرية والاقتصادية في خدمة المستعمر، وضعف آليات الاندماج الوطني والوحدة الوطنية، وفي عهد نظام الإنقاذ ١٩٨٩-٢٠١٩م زاد الضعف بإيجاد مؤسسات مدنية وعسكرية موازية لسلطة الدولة، وأصبح الولاء الحزبي هو الأساس في تولي الوظائف العامة على حساب الكفاءة، وعدم قدرة الحكومة في فرض سيطرتها على عموم الدولة.
- ب- غياب الرؤية الوطنية التي تربط كل الفاعلين السياسيين والتي تشعرهم بأنهم شركاء في المرحلة الانتقالية.
- ت- عدم تجانس قوى الحرية والتغيير على الرغم من اتفاقهم على إسقاط النظام؛ إلا أنها اختلفت في كيفية تعاملها وإزالة آثار النظام القديم، وكيف يكون مسار توجيه المرحلة الانتقالية، وتأخير تشكيل المجلس التشريعي⁽¹⁷⁾، وهذا ما يحمل الحكومة ومجلس الوزراء أعباء إضافية، إضافة إلى ذلك قلة الخبرة لعدد من الوزراء، وضعف الأداء، والتعارض القائم بين طرفي الحكومة العسكري والمدني؛ حيث لا يزال المجلس العسكري يعتمد على سياسة المحاور التي كان يركز عليها نظام البشير معتمداً على الدعم المالي والسياسي للمحور السعودي الإماراتي، بينما مجلس الوزراء برئاسة "عبد الله حمدوك" يتجه نحو الحياد والانفتاح على الجميع وطلب الدعم غير المشروط، وعدم تمديد بقاء "البرهان" رئيساً للمجلس السيادي في الخامس من تموز عام ٢٠٢٢م، بعد ما كان مقرراً أن يسلم المجلس لشخصية مدنية في تشرين الثاني عام ٢٠٢١م، واعتمد على صلاحياته الدستورية لإعلان حالة الطوارئ، وتعطيل بنود من الوثيقة الدستورية؛ نتيجة لعدم وجود مجلس تشريعي⁽¹⁸⁾.
- ث- تحدي صناعة السلام الشامل في دارفور.



ج- تحدي الإصلاح الاقتصادي، وتوفير متطلبات العيش، وإنهيار العملة، وسوء أداء حكومة "حمدوك" كلها عوامل أدت إلى خروج تظاهرات ضد الحكومة على الرغم من أن الجيش كان شريك في الحكم؛ فإنه اتخذ سوء الأوضاع الاقتصادية مبرر للقيام بالانقلاب الثاني بعد سقوط "عمر البشير"؛ وذلك بناء على طلب المتظاهرين المعتصمين في الاثني والعشرين من تشرين الأول عام 2021م، وأعلن قائد القوات المسلحة السودانية "عبد الفتاح البرهان" حاله الطوارئ بدعم من قوات الدعم السريع في الخامس والعشرون من تشرين الأول عام 2021م، وإقصاء المدنيين من السلطة تمامًا، واعتقال رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك" ومسؤولين حكوميين آخرين، والانفراد بالحكم والسلطة حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وعلى أثر ذلك خرج المدنيين العزل إلى شوارع العاصمة الخرطوم ومدن أخرى احتجاجًا على استيلاء الجيش على السلطة، وفي أعقاب ضغوط دولية مكثفة ومظاهرات متواصلة تطالب بالحكم المدني أعيد "حمدوك" مرة ثانية للسلطة عقب اتفاق الإطار في العشرين من تشرين الثاني عام 2021م مع قائد الانقلاب "عبد الفتاح البرهان" وتضمن (14) بندًا؛ أبرزها أن يرأس "حمدوك" حكومة مدنية إلى حين انعقاد الانتخابات العامة المرتقبة في تموز/2023م، وكذلك يتضمن الاتفاق أن يكون دور مجلس السيادة الانتقالي هو الإشراف على تنفيذ المرحلة الانتقالية وتكوين المجلس التشريعي والأجهزة العدلية من محكمة دستورية، وتعيين رئيس القضاء والنائب العام، وتمكن "حمدوك" في بداية حكمه الثانية من اتخاذ قرار مراجعة حالات الإعفاء والتوظيف في الهيئات الحكومية الانتقالية منذ الانقلاب حتى إعلان "عبد الله حمدوك" استقالته في الثاني من كانون الثاني عام 2022م⁽¹⁹⁾. وفي الخطاب الذي وجّه بمناسبة عيد استقلال البلاد أشار إلى فشله في جهوده لإحداث إجماع سياسي وطني، وكان سبب الاستقالة هو إصرار المكون العسكري على ضرورة مشاورته في التعيينات بعد أن أعاد "حمدوك" تعيين عدد من وكلاء الوزارات، والمدراء العامين، وأعاد السفراء الذين



كان "البرهان" قد أعفاهم من مناصبهم عقب الانقلاب. وأعلن "عبد الفتاح البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي في العشرين من كانون الثاني عام 2022م عن تشكيل حكومة جديدة ضمت (15) وزيرًا جاء ذلك في بيان نشره المجلس عقب لقائه مع وفد أمريكي نتج عنه اتفاق ينص على تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة، وإقامة حوار وطني شامل لحل الأزمة السياسية الراهنة، ويراعى الاتفاق كل من اللجنة الرباعية الدولية: (السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة) والآلية الثلاثية المكونة من البعثة الأممية المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية (يونيتامس UNITAMS)⁽²⁰⁾ والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد IGAD)⁽²¹⁾؛ فيما أعلنت واشنطن أنها لن تستأنف مساعداتها الاقتصادية للسودان دون وقف العنف وعودة حكومة يقودها المدنيون، وهذه التشكيلة الوزارية جاءت خالية من تعيين رئيس الوزراء على الرغم من سعي "عبد الفتاح البرهان" إلى خلق واجهة مدنية تعطي الشرعية على الحكم العسكري محليًا، وعلى تأمين عودة تدفق المعونات والانتماءات الدولية وخصوصًا في ظل بلد يعاني من الديون والفساد الاقتصادي، ومازالت الاحتجاجات الشعبية في عاصمة السودان وبعض المدن ضد سيطرة العسكر مطالبين بحكم مدني ومحاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين، ولم يبق سبيل أمام "البرهان" سوى دعوة الأحزاب التي كانت خارج الحكومة في ظل قوى إعلان الحرية والتغيير؛ مثل: الحزب الاتحادي الديمقراطي؛ فقد وزراء السودان اللذين شكلوا ائتلاف قوى الحراك الوطني من جهة، ودعوة جماعة الميثاق الوطني التي انشقت عن قوى إعلان الحرية والتغيير والأحزاب التي لا تزال تحبذ الحوار خصوصًا حزب الأمة الوطني إلى تشكيل الحكومة.

مما تقدم؛ يمكن القول إن المشاركين في أركان العملية السياسية هم قوى الحرية والتغيير، مجموعة المجلس المركزي، المكون العسكري بقيادة قائد الجيش "عبد الفتاح



البرهان" ونائبه قائد قوات الدعم السريع الفريق الأول "محمد حمدان دقلو" (حميدتي)، ويحافظ الاتفاق على المكتسبات التي حققها اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة والفصائل المسلحة في تشرين الأول/2020م بشأن تقاسم الثروة والسلطة مع ضمان أن تكون الحركات الموقعة على الاتفاق جزءًا في اختيار حكومة كفاءات، وتأسيس سلطة مدنية كاملة مع ضمان خروج المؤسسة العسكرية من العمل السياسي بالتوازي مع إقامة جيش واحد مهني وقومي وفقًا لإصلاحات شاملة محددة بإجراءات، وتوسيع دائرة المشاركة التي تشمل القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ولجان المقاومة السودانية كافة.



الخاتمة والاستنتاجات:

إن طبيعة صيرورة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية باتت تؤثر في مستقبل التغيير السياسي للسودان، لا سيما وأن تلك الحركات الاحتجاجية في السودان كانت ذات طبيعة سلمية، والبعض الآخر كان ذات طبيعة غير سلمية، وهذا ما لحضناه منذ استقلال السودان في العام 1956م وحتى الحركة الاحتجاجية الأخيرة في العام 2019م، وما صاحبها من تغييرات سياسية عدة شهدتها السودان لما بعد المرحلة الانتقالية. من هنا وجدنا أن مستقبل الحراك السوداني يتوقف على مدى قدرة الحركة الاحتجاجية، والفاعلون المجتمعيون، والسياسيون في التفكير وإعادة بناء التوافقات السياسية بعيداً عن التجاذبات الأيديولوجية الضيقة والاستمرار في تعبئة الجماهير نحو تعزيز ثقافة الانتقال الديمقراطي، واستجابة للتغييرات بانتهاج سياسة استيعابية للحركات الجديدة، وفتح المجال لها ضمن صيغ دستورية وقانونية تجعل النظم تتسم بنوع من المرونة والكفاءة في التعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي بالسودان. فضلاً عن طبيعة أطراف الاتفاق في السودان التي بدأت تتجه نحو العمل من أجل إعادة صياغة الوثيقة الدستورية بشكل توافقي يتجاوز وظائف الدولة التقليدية. كما أن فرص وآفاق تحقيق الاستقرار السياسي مرهون بالمسار الديمقراطي واعتبار المرحلة الانتقالية هي حاسمة وفاصلة في تحديد توجه النظام الحاكم والتزامه بإجراء انتخابات تشريعية، واحترام نتائجها، وتحديد طبيعة النظام الدستوري، وطريقة الانتخابات المراد تحقيقها في ظل احترام المخرجات الدستورية، وما بعد الاتفاق السياسي وما يرافقها من مخرجات انتخابية لاحقة تدفع باتجاه تفعيل التوافق السياسي المجتمعي من أجل ضمان تأسيس مؤسسة حكم ديمقراطية تؤمن بالمشاركة وقوة القانون؛ بمعنى التأسيس لمرحلة المشاركة السياسية الفعالة داخل نظام الدولة بعيداً عن الإقصاء الموازي، وهذا ما يتعين على السلطة السودانية استرجاع سوق الذهب والسيطرة على إنتاجه ضمن وضع تنافسي على أساس الكفاءة والجودة في إدارة



العملية السياسية التي من شأنها أن تضمن مقومات الرشادة الحكومية والقيام بإصلاحات حقيقة تتضمن تفعيل دور المجتمع المدني، وتعزيز ثقة المواطن بالحكومة.

أما استنتاجات البحث؛ فتكمن في الآتي:

1- الخروج من حالة الانقسام السياسي الحاصلة في البلاد والتي ألفت بظلالها على عموم المجتمع السوداني.

2- ضرورة الخروج بتسوية سياسية تاريخية تخرج البلاد من دوامة العنف الآتي والقومي، ودوامة الصراع السياسي من أجل السلطة.

3- تسليم السلطة للمدنيين من أجل المضي في تجربة ديمقراطية مستقرة.

4- حسم صراع الجنرالات العسكرية، ورسم حدود الصلاحيات، والحد الفاصل ما بين الحكم العسكري والمدني.

5- الاعتماد على الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الاتحاد الأفريقي من أجل إبرام اتفاق إقليمي يبعد السودان عن شبح الحرب الأهلية داخليًا من جانب، والبدء في تطبيق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل بالشورة الداخلية للسودان من قبل دول خارجية من جانب آخر.

6- إرساء أسس الحكم الصالح الرشيد في السودان والمضي بتجربة الحكم المدني.

7- الاتفاق على دستور جامع شامل ضامن لاستقرار البلاد حاضرًا ومستقبلاً.

8- تحديد قواعد العمل السياسي الديمقراطي، وإفساح المجال لمشاركة قوى التغيير السياسي الصاعدة وصولاً إلى تحديد مسارات مستقبل تجربة ديمقراطية مستقرة تحدد مستقبل السودان وشعبه.



الهوامش:

- 1 معجم المعاني "الاحتجاج"، ٢ / ديسمبر ٢٠٢٢/ على الموقع: <https://www.almaany.com/dict/ar>، تاريخ الزيارة 2023/12/12.
- 2 ابتهاج جمال الدين الصادق الكرار، الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٤)، كانون الأول/2022، ص 209 .
- 3 مبروك ساحلي، دور الحركات الاحتجاجية في التغيير السياسي في العالم العربي دراسة حالة السودان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2) ، 2021، جامعة قسيطينة، ص 220 .
- 4 مبروك ساحلي، مصدر سبق ذكره، ص 223.
- 5 منى حسين عبيد، التطورات السياسية في السودان في ظل حكومة عمر حسن البشير، مجلة دراسات المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (77)، آذار/2023، ص 15.
- 6 إيهاب محارمة، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وأفاق التغيير الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد (38)، آيار/2019، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، ص 140.
- 7 أبو الشوك، 2020 <https://studies.aljazeera.net./ar/article/46866>
- 8 بو بكر زهرة الدين، ملكية بو ضيايف، الحركات الاحتجاجية الجديدة وتأثيرها على الاستقرار السياسي في السودان خلال العام 2019، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد (2)، 2021.
- 9 إسرائ عرفات، تسقط بس: معاني الثورة السودانية في شعاراتها في 15 أغسطس 2019، على الموقع: <https://www.ara48.com>
- 10 المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الاحتجاجات السودان الأسباب، على الموقع: <http://www.alaraby.co.uk>
- 11 محمد صالح شطيبي، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية وتأثيرها في الحركة المدنية، مجلة دراسات إقليمية، العدد (53)، تموز/2022، ص 229 .
- 12 المركز العربي للبحوث والدراسات، التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها، 2019، على الموقع الآتي: <http://www.acreg.org/41321>
- 13 محمد صالح شطيبي، المصدر السابق، ص 230.



¹⁴ خالد عثمان الفيل، الانتفاضة السودانية على نظام البشير في مرآة غرامش 2019/1/6 ، عبر الموقع: https://www.ida2at.com/sudanase_uprising ///against-gramsci.

* الجينجويد:.. اسم مستمد من عبارة (جن جاء على فرس) وتاريخياً معروفون بأنهم مجموعة من الصعاليك الأميين محدودي الثقافة، يحاولون تنفيذ قانون الغاب، ويقول آخرون إن مصطلح (الجينجويد)؛ هم الشباب المنفلتين من قبائلهم والذين لا يتورعون عن ارتكاب الموبقات من نهب وفاحشة واعتداء على الغير، وتشير تقارير منظمه "هيمون رايتس وش" إلى ان جذور (جينجويد) تعود إلى حقبة الرئيس السوداني "جعفر النميري" (1969-1985م)؛ حيث لجأ الى تجنيد المرحلين من قبائل الرزيقات والمسيرة في جنوب دارفور وكردفان لمواجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق التي بدأت قتالها ضد القوات الحكومية عام 1983م، وانضموا إلى الميليشيات الرسمية للحكومة السودانيه عام 1989م في أعقاب استيلاء الرئيس "عمر بشير" على السلطه، للمزيد انظر: محمد رفعت، دارفور شركة الأمريكيين في ظهر حكومة البشير، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://u.smoneet.com.p.22>

¹⁵ سارة كريتا، وسفيان فيلب ناكور، النضالات الاجتماعية والسياسية في السودان والجزائر معرضة للخطر في خضم أزمة كوفيد _19، مركز رواق عربي، على الموقع: <https://doi.org/10.53833>

¹⁶ كوكو مرتضى، اتفاق جوبا يؤسس لسلام مستدام، العين الإخبارية في ٤/ يناير/٢٠٢٠، على الموقع:

<https://ain.com/article/sudou>
Jubu_agreement_establishes-
sustainabt_peace

¹⁷ إيهاب محارمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

¹⁸ محمد حسب الرسول، ثورة السودان وتحدي الاختطاف، المستقبل العربي، العدد (486)، أغسطس/2019، بيروت، ص8-9.

¹⁹ وكالة السودان للأنباء، استقالة رئيس الوزراء، 2/ يناير/2022، على الموقع: [https://suna-](https://suna-sd.net/readid=729314)
sd.net/readid=729314، تاريخ الزيارة 13 / 10 / 2023.

²⁰ أخبار الأمم المتحدة، بعثة اليونتيامس، 13 / ديسمبر/2021، على الموقع: <https://news.un.org/ar/tags/ywnytms>، تاريخ الزيارة 13 / 1 / 2023.



²¹ مقداد خالد، ما حقيقة توصل العسكريين والمدنيين إلى اتفاق لإنهاء الأزمة السودانية، 2022/10/16، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/politics> ، تاريخ الزيارة .2023 /10 / 13

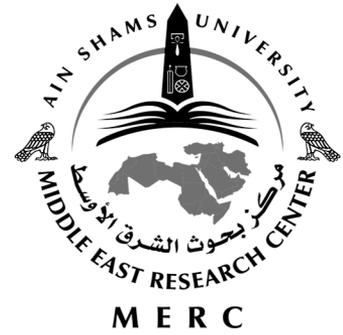


المصادر والمراجع

1. معجم المعاني "الاحتجاج"، ٢/ديسمبر/٢٠٢٢ ، على الموقع:
<https://www.almaany.com/dict/ar>
2. ابتهاج جمال الدين الصادق الكرار، الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٤)، كانون الأول/2022.
3. مبروك ساحلي، دور الحركات الاحتجاجية في التغيير السياسي في العالم العربي دراسة حالة السودان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(2)، 2021، جامعة قسيطينة.
4. منى حسين عبيد، التطورات السياسية في السودان في ظل حكومة عمر حسن البشير، مجلة دراسات المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (77)، آذار/2023.
5. إيهاب محارمة، الحركتان الاحتجاجيتان في السودان والجزائر وآفاق التغيير الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد (38)، آيار/2019 ، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر.
6. أبو الشوك، 2020 <https://studies.aljazeera.net./ar/article/46866>
7. بو بكر زهرة الدين، ملكية بو ضياف، الحركات الاحتجاجية الجديدة وتأثيرها على الاستقرار السياسي في السودان خلال العام 2019، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد (2)، 2021.
8. إسراء عرفات، تسقط بس: معاني الثورة السودانية في شعاراتها في 15 أغسطس 2019، على الموقع: <https://www.ara48.com>
9. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الاحتجاجات السودانية الأسباب، على الموقع: <http://www.alaraby.co.uk>
10. محمد صالح شطيب، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية وتأثيرها في الحركة المدنية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (53)، تموز/2022.



11. المركز العربي للبحوث والدراسات، التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها، 2019، على الموقع الآتي:
<http://www.acreg.org/41321>
12. خالد عثمان الفيل، الانتفاضة السودانية على نظام البشير في مرآة غرامش عبر الموقع: 2019/1/6
https://www.ida2at.com/sudanase_uprising [///against-gramsci](https://against-gramsci.com)
13. سارة كريتو وسفيان فيلب ناكور، النضالات الاجتماعية والسياسية في السودان والجزائر معرضة للخطر في خضم أزمة كوفيد_19، مركز رواق عربي، على الموقع:
<https://doi.org/10.53833>
14. كوكو مرتضى، اتفاق جوبا يؤسس لسلام مستدام، العين الإخبارية ٤/ يناير/ ٢٠٢٠، الموقع: <https://ain.com>
[Jubu_agreement_establishes-_/article/sudou_sustainabt_peace](https://ain.com/Jubu_agreement_establishes-_/article/sudou_sustainabt_peace)
15. محمد رفعت، دارفور شركة الأمريكيين في ظهر حكومة البشير، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://u.smoneet.com.p.22>
16. محمد حسب الرسول، ثورة السودان وتحدي الاختطاف، المستقبل العربي، العدد (486)، بيروت، أغسطس/2019.
17. وكالة السودان للأنباء، استقالة رئيس الوزراء، 2/ يناير/2022، على الموقع:
<https://suna-sd.net//readid=729314>
18. أخبار الأمم المتحدة، بعثة اليونتيامس، 13/ ديسمبر/2021، على الموقع:
[/https://news.un.org/ar/tags/ywnytm](https://news.un.org/ar/tags/ywnytm)
19. مقداد خالد، ما حقيقة توصل العسكريين والمدنيين إلى اتفاق لإنهاء الأزمة السودانية، 2022/10/16، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.aljazeera.net/politics>



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 104
October 2024

Fifty Year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233